

تقرير حقوق الإنسان في الكويت لعام 2018

الملخص التنفيذي

الكويت إمارة دستورية وراثية تحكمها أسرة آل صباح. بينما يوجد برلمان منتخب ديمقراطياً، يتمتع الأمير بسلطة مطلقة على معظم القرارات الحكومية. عُقدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في 2016 وكانت حرةً ونزيهةً بشكلٍ عام حيث حصل أعضاء من المعارضة على مقاعد في البرلمان.

مارست السلطات المدنية سيطرة فعالة على قوات الأمن.

شملت قضايا حقوق الإنسان تقارير عن التعذيب؛ والاعتقال التعسفي؛ والسجناء السياسيين؛ والتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والإنترنت - بما في ذلك تجريم التشهير، والرقابة وحجب مواقع الإنترنت؛ والتدخل في حقوق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ والقيود المفروضة على حرية التنقل؛ والإتجار بالأشخاص؛ وتجريم السلوك الجنسي المثلي بين الذكور البالغين بالتراضي؛ وتقارير عن العمل القسري، بشكل أساسي وسط العمال الأجانب.

اتخذت الحكومة في بعض الحالات خطوات لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا تجاوزات، سواء داخل الأجهزة الأمنية أو في جهات حكومية أخرى، غير أن الإفلات من العقاب كان مشكلةً فيما يتعلق بقضايا الفساد.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو من يمثلها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل سلطات الحكومة أو من يمثلها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولكن لا تزال هناك تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الشرطة وقوات الأمن ضد المعتقلين من مجموعات الأقليات وغير المواطنين.

ادعى عدة أشخاص بأنهم تعرضوا للضرب، إما من قبل الشرطة أو عناصر جهاز أمن الدولة الكويتي، عند نقاط التفتيش التي تقيمها الشرطة أو في مراكز الاحتجاز. أبلغ ستة من الرعايا الأجانب المحتجزين في مركز الاحتجاز الذي تديره الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عن حالات جديرة بالتصديق تتعلق بسوء

المعاملة أثناء التحقيق. ذكر المحتجزون أنه تم تقييدهم بالأيدي والقدمين وتعليقهم بحبل بينما قام محقق بضرب أرجلهم وأقدامهم بعصا خشبية لانتزاع الاعترافات منهم أو تشجيعهم على تقديم المعلومات. بموجب القانون، يجب إتاحة الفرصة للمحتجزين، عند لقاءهم بوكيل النيابة، برفع دعوى بسوء المعاملة لإحالتهم إلى الطبيب المختص لإجراء فحص طبي وتوثيق إصاباتهم وعلاجها. ادعى اثنان من هؤلاء المحتجزين أن هذه الفرصة لم تُتَّح لهما، بينما قد لا يكون الآخرون على دراية بأن لديهم هذا الحق بموجب قوانين البلد. أُجرت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تحقيقاً في الأمر ولم تعثر على دليل على تعذيب الرعايا الأجانب الستة.

صرحت الحكومة بأنها كانت تحقق في الشكاوى ضد ضباط الشرطة وأنها كانت تتخذ الإجراءات التأديبية عند الضرورة. تضمنت الإجراءات التأديبية في الماضي الغرامات والاحتجاز وأحياناً التنحية عن المناصب أو إنهاء الخدمة. ولم تعلن الحكومة عن نتائج تحقيقاتها أو العقوبات التي فرضتها. في إحدى القضايا التي تم الإعلان عنها في مارس/آذار، أيدت محكمة الاستئناف حكماً ضد ضابط شرطة تم فصله من وظيفته وحُكِّم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة إنشاء وثائق مزورة والابتزاز في قضية تتعلق بالمخدرات. رغم أن تحقیقات الحكومة لا تُسفر عن أية تعويضاتٍ لضحايا إساءة المعاملة، إلا أن الضحايا يمكنهم الاستفادة من تقارير التحقيق ونتائج الإجراءات التأديبية الداخلية في طلب الحصول على تعويضاتٍ عن طريق المحاكم المدنية.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

وفقاً للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة، افتقرت السجون إلى الحد الأدنى من معايير النظافة والصرف الصحي، كما كانت مكتظة، وعانت من الفساد على نطاقٍ واسع في الإدارة، مما أدى إلى قضايا تتعلق بتعاطي المخدرات وسلامة السجناء. وقد أكد المراقبون الدوليون الذين زاروا السجن المركزي بعضاً من التقارير. في فبراير/شباط، زعمت مجموعة من المتهمين حدوث تفشٍ حادٍ للالتهاب السحائي البكتيري في السجون العامة وطلبوا من السلطات اتخاذ إجراءاتٍ فوريةٍ لحل المشكلة. وكان من بين المتهمين أعضاء من المعارضة في البرلمان بالإضافة إلى نشطاء سياسيين معروفين. وقد أُنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على قرار وزارة الداخلية بإعادة نقل مستشفى السجن إلى إدارة وزارة الصحة وفقاً للقواعد والمعايير الدولية.

الأوضاع المادية: ظل اكتظاظ السجون يمثل مشكلة كبيرة. فقد صُمِّمت السجون الثلاثة في مجمع السجون المركزي في البلاد لاستيعاب 2500 سجين، غير أن التعداد وصل إلى أكثر من 6000 نزيل خلال العام. يتشارك السجناء في الزنزانات الكبيرة المصممة لاستيعاب ما بين 20 إلى 30 سجيناً. في أثناء المقابلات مع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، أفاد السجناء في المنشآت أنه من الشائع احتجاز ضعفي أو ثلاثة أضعاف هذا العدد من السجناء في زنزانية واحدة. قال السجناء المحتجزون بالسجن المركزي إن زنازين السجن أصبحت مكتظة لدرجة أنهم أُجبروا على النوم على الأرض في زنازينهم، أو على فرشاة في الردهة خارج زنازينهم، أو مشاركة الأسرة مع سجناء آخرين.

في شهر يناير/كانون الثاني، وافقت وزارة الداخلية ومكتب النائب العام على تشكيل لجنة خاصة مكلفة بمعالجة مشكلة الاكتظاظ في نظام السجون. في فبراير/شباط، أمر الأمير بتسديد ديون المواطنين والمقيمين الأجانب المعتقلين في السجن، مما مهّد الطريق لإطلاق سراح المعتقلين أو تسليمهم. وفي أبريل/نيسان، أصدرت الحكومة عفواً يخفف الأحكام الصادرة بحق قرابة 2300 سجين.

تم توفير مجمع حضانة للسجينات ممن لديهن أطفال صغار. ذكر المسؤولون أن السجن ليس مصمماً لاستيعاب السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفاً أنه لم يكن هناك أي مُدانٍ لديه إعاقة جسيمة محتجزاً في السجن المركزي.

غالباً ما تجاوز عدد السجناء في مركز طلحة للإبعاد بشكلٍ ملحوظ الـ500 معتقل، وهو مصمم لاستيعاب المبعدين لفترات قصيرة. وقد واجه المحتجزون هناك بعضاً من أسوأ الظروف في نظام السجون. تم احتجاز النساء غير المواطنات في انتظار الإبعاد في سجن النساء في مجمع السجون المركزي، لعدم وجود مرافق منفصلة في مركز الإبعاد. أفاد ممثلون مقيمون من مختلف البعثات الأجنبية أن المحتجزين قد اشتكوا من التمييز بناءً على الأصل القومي والمواطنة.

الإدارة: كانت هناك بعض التقارير عن الفساد وعدم الإشراف من قبل إدارة نظام السجون ومراكز الاحتجاز. وبينما قدم السجناء شكاوى ضد مسؤولي السجون وغيرهم من السجناء، لم تتوفر أي معلومات عن الحلول لهذه الشكاوى.

الرقابة المستقلة: سمحت وزارة الداخلية بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل مراقبين غير حكوميين وجماعات حقوق الإنسان الدولية، واشترطت الحصول على موافقة كتابية للزيارات التي تقوم بها منظمات غير حكومية محلية. سمحت السلطات لموظفين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز، كما تم السماح أيضاً للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بزيارة السجون خلال العام. ذكر مسئول حكومي أن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية قامت بزيارة السجون حوالي 75 مرة خلال العام.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي. ومع ذلك، فقد كان هناك العديد من التقارير التي تفيد بأن الشرطة قامت باعتقالاتٍ تعسفية للأجانب، بغض النظر عن وضع إقامتهم في البلد، كجزءٍ من العمل المتواصل ضد الأشخاص المتواجدين في البلد بشكلٍ غير قانوني.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتفرد الشرطة بمسؤولية إنفاذ القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة، ويشرف جهاز أمن الدولة الكويتي على الأمور المتعلقة بالأمن القومي، ويخضع كلاهما للإشراف من قبل السلطات المدنية في وزارة الداخلية. القوات المسلحة (القوات البرية، والقوات الجوية، والبحرية) هي المسؤولة عن الأمن الخارجي وتتبع لوزارة الدفاع. والحرس الوطني الكويتي كيانٌ مستقلٌ مسئول عن حماية البنية التحتية الحرجة، ودعم وزارتي الدفاع والداخلية، والحفاظ على حالة التأهب والاستعداد الوطني. يخضع خفر السواحل الكويتي لإشراف وزارة الداخلية.

مارست السلطات المدنية سيطرة فعالة على قوات الأمن، وكان لدى الحكومة آلياتٍ، تتفاوت في فعاليتها، للتحقيق ومعاينة الانتهاكات والفساد.

بشكلٍ عام، اضطلعت الشرطة بمسؤولياتها الأساسية على نحوٍ فعّال. أفادت تقارير أن بعض مراكز الشرطة لم تكن تأخذ الشكاوى الجنائية مأخذ الجد، وخاصةً المقدّمة من الأجانب وضحايا الاغتصاب والعنف الأسري من المواطنين وغير المواطنين. في حالة مزاعم الانتهاكات من قبل الشرطة، يدرس كبير محققي الدائرة مزاعم الانتهاكات ويحيل ما يستحق الإحالة منها إلى المحكمة لإجراء محاكمة. ونادراً ما كانت الجرائم المزعومة التي يرتكبها مواطنون ضد غير مواطنين تقود إلى المقاضاة، فقد كان الكثير من القضايا يُحل بطريقة غير رسمية من خلال التسوية النقدية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يتعين عادةً على ضابط الشرطة الحصول على مذكرة اعتقالٍ رسمية من النائب العام أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الحثيثة أو عند مشاهدة ارتكاب جريمة. وردت عدة تقارير عن قيام الشرطة باعتقال واحتجاز رعايا أجانب دون الحصول على مذكرة اعتقالٍ رسمية، وكان ذلك في المقام الأول جزءاً من إجراءات الحكومة ضد المقيمين بصفةٍ غير قانونية، بيد أن المحاكم لا تقبل عادةً النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقالٍ رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. كانت السلطات بشكل عام تبليغ المعتقلين على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليهم، وسمحت لهم بالاتصال بمحاميتهم وأفراد عائلاتهم. تُحقّق الشرطة في معظم حالات الجُنح ويتم إطلاق سراح المشتبه بهم في غضون 48 ساعة بعد دفع الكفالة أو الغرامة. أما بالنسبة للجُنح والجنايات الأكثر خطورة، فيُمكن للشرطة احتجاز المشتبه به لمدة أربعة أيام كحدٍ أقصى بناءً على سلطتها الخاصة قبل أن تُحيل القضية إلى النيابة. ومع ذلك، فقد كانت هناك حالات لمحتجزين، لا سيما بسبب جرائم المخدرات، ظلوا فيها قيد الاحتجاز لفتراتٍ تتراوح من أسبوع إلى أسبوعين، ولم يكونوا على علم بالتهمة المحددة الموجهة إليهم، ولم يُسمح لهؤلاء بإجراء مكالماتٍ هاتفية أو الاتصال بالمحامين وأفراد الأسرة.

لاحظ ممثلو بعثات دبلوماسية أنه في بعض حالات الاحتجاز، سمحت السلطات للمحامين بحضور الإجراءات القانونية ولكنها لم تسمح لهم بالاتصال المباشر مع موكلتهم. وفي حالاتٍ أخرى، غاب المتهمون وحُكم عليهم في غيابهم. مُنع المحتجزون بشكلٍ روتينيٍّ من الاتصال بمحاميتهم وبالمرّجمين قبل جلسات الاستماع. كثيراً ما كان المتهمون الذين لا يتحدثون اللغة العربية أو لا يفهمونها يُبلّغون بالتهمة الموجهة إليهم بعد المحاكمة، لأنهم لم يتمكنوا من الاستعانة بمرّجمٍ عند توجيه التهمة ضدهم. يكفل القانون للشخص المحتجز الحصول فوراً على قرارٍ قضائيٍّ حول قانونية احتجازه. إذا وجّهت السلطات التهمة، يجوز للنائب العام إعادة المشتبه فيه إلى الحبس الاحتياطي لمدة 10 أيام إضافية للجُنح الخطيرة وثلاثة أسابيع للجنايات من أجل استجواب المشتبه به والتحقيق في القضية. يجوز للنيابة العامة أيضاً الحصول على أوامر من المحكمة بتمديد فترة الاحتجاز لمدة 15 يوماً أخرى، بحدٍ أقصاه أربعة أشهر من الاحتجاز في انتظار المحاكمة. هناك نظام معمول به للإفراج بكفالة عن المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة. كانت جمعية المحامين توفر محامين للمتهمين المعوزين، وفي هذه الحالات لا يكون للمدعي عليهم الحق في اختيار المحامي المكلف بالدفاع عنهم. أما المتهمون في قضايا المخدرات فقد احتُجزوا عادةً بمعزلٍ عن العالم الخارجي لعدة أيام أثناء التحقيق في قضاياهم.

تحقق وزارة الداخلية في التهم المتعلقة بالجُنح وتحيل القضايا إلى محكمة الجُنح وفقاً للمقتضيات القانونية. يضطلع وكيل في وزارة الداخلية بمسؤولية اعتماد جميع أوامر الإبعاد الإدارية.

الاعتقال التعسفي: كانت هناك تقارير تفيد بأن الشرطة احتجزت غير المواطنين بشكلٍ تعسفيٍّ أثناء المدهامات، بما في ذلك بعض الأشخاص الذين يحملون تصاريح إقامة وتأشيرات دخول سارية المفعول.

الاحتجاز قبل المحاكمة: حدثت أحياناً حالات احتجاز تعسفي مطول قبل المحاكمة. احتجزت السلطات البعض لفترات تتجاوز فترة الاحتجاز القصوى والبالغة مدتها ستة أشهر. أفادت منظمات غير حكومية مطلعة على النظام القضائي بأنها تعتقد أن عدد القضاة ووكلاء النيابة العاملين في وزارة العدل يُعدّ غير مناسب للتعامل مع القضايا في الوقت المناسب، وأنه كان المسبب الرئيسي للتأخير في معالجة القضايا.

كان الاحتجاز لفترات طويلة في مركز طلحة للإبعاد الذي تديره الحكومة يُمثّل مشكلة أيضاً، لا سيما عندما يكون المحتجز مديناً بأموال لمواطن، أو حين يكون مواطناً من بلدٍ بلا تمثيل دبلوماسي في البلاد لتسهيل استخراج وثائق المغادرة.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون والدستور على استقلال السلطة القضائية، وقد احترمت الحكومة بشكلٍ عام استقلال القضاء وحياده. يرشّح المجلس الأعلى للقضاء جميع وكلاء النيابة والقضاة ويقدم الترشيحات إلى الأمير للتصديق عليها. كان القضاة الكويتيون يُعيّنون مدى الحياة لحين بلوغ السن الإلزامي للتقاعد؛ إلا أن القضاة من غير المواطنين الكويتيين كانوا يُعيّنون بعقود عمل لفترات تتراوح بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء إنهاء عمل القضاة بناءً على أسباب وجيهة. ادعى المقيمون الأجانب المتورطون في نزاعات قانونية مع مواطنين أن المحاكم في كثير من الأحيان أظهرت التحيز لصالح المواطنين، وكانت هناك حالات تم فيها احتجاز أشخاص لديهم إقامة قانونية وإبعادهم دون اللجوء إلى المحاكم.

بموجب القانون، لا تخضع المسائل المتعلقة بالمواطنة أو الإقامة للمراجعة القضائية، ولذلك لم يكن اللجوء إلى المحاكم متاحاً لغير المواطنين الذين تم اعتقالهم بسبب إقامتهم بشكل غير مشروع، أو الذين أُغيت إقامتهم الشرعية بسبب اعتقالهم. إن البند الذي يسمح للسلطات الحكومية بإبعاد شخص ما إدارياً دون مراجعة قضائية يشترط أن يشكّل الشخص تهديداً للأمن القومي أو المصلحة العامة. يُستخدم القانون على نحو فضفاض، وهو يُخضع غير المواطنين المتهمين بمخالفات غير جنائية، بما في ذلك بعض مخالفات الإقامة والمرور، إلى الإبعاد الإداري الذي لا يمكن الطعن فيه أمام المحكمة. ومع ذلك، فإن غير المواطنين المتهمين في قضايا جنائية يواجهون إجراءات إبعادٍ قانونية يمكن الطعن فيها أمام المحكمة.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ويكفل الحق في محاكمة علنية عادلة، وقد طبقت الهيئة القضائية هذا الحق بصورة عامة. يحظر القانون إلحاق الأذى البدني والنفسي بالمتهم. بمقتضى القانون، يحق للمتهمين أيضاً التمثول أمام القضاء أثناء محاكمتهم، ولهم الحق في الحصول بشكل سريع على معلومات مفصلة عن التهم الموجهة إليهم. كانت هناك حالات لم يفهم فيها المتهمون غير الناطقين بالعربية التهم الموجهة إليهم بسبب الحواجز اللغوية والقيود المفروضة على الاتصال بين المحامين وموكليهم. لم يتم تزويد المتهمين دائماً بالترجمين كما هو مطلوب بموجب القانون. تُعقد المحاكمات الجنائية بصورة علنية إلا إذا قرّرت المحكمة بضرورة إتمام الإجراءات في جلساتٍ مغلقة من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفاظ على الأخلاق العامة." تُلزم جمعية المحامين الكويتية، في حال طلبت المحكمة منها ذلك، بتعيين محامٍ بدون أتعاب للمتهمين المعوزين، وذلك في القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية، وقد استفاد المتهمون من هذه

الخدمات. يحق للمتهمين الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم. لم يتمكن الجمهور من الاطلاع على معظم وثائق المحاكم. يُشترط على وزارة العدل تزويد المتهمين بمتروجرٍ فوري طيلة فترة الإجراءات القضائية، لكن هذا لم يحدث دوماً في الممارسة العملية.

يحق للمتهمين مواجهة متهميهم ومن يشهد ضدهم، ويحق لهم إحضار من يشهد لصالحهم، على الرغم من أن هذه الحقوق لم تُحترم دوماً في الممارسة العملية. لا يجوز إكراه المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. يحق للمتهمين استئناف الأحكام أمام محكمة أعلى، وقد مارس العديد من الأشخاص هذا الحق.

ينص قانون حماية العمالة المنزلية على إعفاء عاملات المنازل من دفع رسوم التقاضي. وإن لم يكن لدى العمال الأجانب تمثيل قانوني، توفر النيابة العامة محامين نيابة عنهم ولكن بتدخل ضئيل أو معدوم من جانب العمال أو أسرهم. في حالة تلقي العمال مساعدة من طرف ثالث لرفع قضية، كانت القضايا كثيراً ما تُحل من خلال تسوية مالية يسدها صاحب العمل لتجنب المحاكمة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

كان هناك الكثير من الحالات لأشخاص محتجزين بسبب آرائهم السياسية. اعتقلت الحكومة خلال العام 12 شخصاً بتهمة مثل إهانة الأمير، وإهانة رؤساء دول مجاورة، أو إهانة القضاء. تمت تبرئة أحد المتهمين، بينما حُكم على آخرين بالسجن أو ظلوا رهن الحبس الاحتياطي بانتظار صدور حكم نهائي. خلال العام، تراوحت الأحكام التي صدرت بحق من أهان الأمير أو غيره من القادة أو تكلم ضدهم على وسائل الإعلام الاجتماعية بين بضعة أشهر في السجن إلى ما يصل لـ 70 سنة للجرائم المتعددة. تمت إدانة الناشط السياسي صقر الحشاش، الذي يقم خارج البلاد في منفى اختياري، عدة مرات (بما في ذلك مرتين خلال العام) بتهمة مختلفة شملت تشويه سمعة الأمير، أو التحدث علناً ضد القضاء، أو إهانة الدول المجاورة مثل البحرين، والمملكة العربية السعودية، والإمارات.

تراقب الحكومة بنشاط وسائل الإعلام الاجتماعية وتحبس المدونين والناشطين السياسيين لتعبيرهم عن آراء وأفكار مناهضة للحكومة. كانت وسائل الإعلام تذكر ما بين اثنين إلى أربعة من هذه الإدانات في كل شهر. في يوليو/تموز، أيدت محكمة النقض الحكم الصادر بحق اثنين من المرشحين الحاليين وستة نواب سابقين، وكلهم من الشخصيات المعارضة البارزة، بالسجن من سبع إلى تسع سنوات بتهمة "اقتحام مبنى مجلس الأمة" في 2012. ادعى المتهمون أنهم تجمعوا بصورة سلمية ليطالبوا من رئيس الوزراء آنذاك بالتنحي ومواجهة تهمة الفساد. احتج محامو المتهمين في المحكمة بأن المتظاهرين تعرضوا للهجوم من قبل قوات الأمن التي كانت تحاول فض المظاهرة، مما أجبر المتهمين على الهرب إلى مبنى البرلمان بحثاً عن مأوى. كما حُكم على أكثر من 60 ناشطاً سياسياً آخر متهمين في القضية نفسها. كان نصف المحكومين داخل البلاد وقد بدأوا بقضاء مدة عقوبتهم.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

ينص القانون على استقلال السلطة القضائية وحيادها، ويكفل محاكمة الأفراد والمنظمات في المسائل المدنية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لكن السلطات لم تطبق هذه الأحكام أحياناً لأسباب سياسية. استخدمت السلطات أيضاً من حين لآخر العقوبات الإدارية في القضايا المدنية، مثل حظر السفر، أو الإبعاد. في معظم حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو قانون العمل، يمكن للضحايا الذهاب إلى الهيئة العامة للقوى العاملة أو

إدارة العمالة المنزلية للتوصل إلى تسوية يتم التفاوض عليها خارج المحكمة. وإذا لم ينجح ذلك، يمكن للأفراد متابعة قضاياهم في المحكمة. لا توجد آلية إقليمية للطعن في القرارات المحلية السلبية بشأن حقوق الإنسان.

و. **التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات**

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الأفعال، وقد احترمت الحكومة هذه المحظورات. بيد أن عناصر مكافحة الجريمة الإلكترونية في وزارة الداخلية كانوا يراقبون بشكل منتظم مواقع وسائط الاعلام الاجتماعية المتاحة للجمهور، وطلبوا معلوماتٍ عن أصحاب الحسابات، على الرغم من أن شركات وسائط الاعلام الاجتماعية المملوكة لأجانب رفضت معظم طلبات الحصول على المعلومات.

زعم بعض النشطاء أن أفراد الأسر قد حُرِّموا من تلقي التعليم والرعاية الصحية والوظائف إذا دافعوا عن "البدون".

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. **حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة**

ينص الدستور على حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، رغم أن هذه الحقوق قد تعرضت للانتهاك. أدانت المحاكم أكثر من اثني عشر شخصاً لتعبيرهم عن آرائهم، خصوصاً على وسائط الاعلام الاجتماعية. يفرض القانون أيضاً عقوبات على الأشخاص الذين ينشئون أو يرسلون رسائل "غير أخلاقية"، كما يمنح السلطة لجهات لم يحددها بتعليق خدمات الاتصالات للأفراد لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

حرية التعبير: يحدد قانون المطبوعات والنشر الموضوعات التي يُحظر نشرها أو مناقشتها، ويرتكز على السوابق القانونية المنصوص عليها في قانون العقوبات. تتضمن الموضوعات المحظور نشرها المسائل الدينية، والتي تخص الإسلام على وجه التحديد؛ وانتقاد الأمير؛ وإهانة السلك القضائي أو إزدراء الدستور؛ وإفشاء معلومات سرية؛ وإهانة أي شخص أو ديانته/ديانتها؛ أو نشر معلومات يمكن أن تحط من قيمة العملة الوطنية أو إحداث بلبلة أو مخاوف زائفة بشأن اقتصاد الدولة. قيّدت الحكومة بشكل عام حرية التعبير في الأمور التي يُزعم أنها تتعلق بأمن الدولة.

أفاد نشطاء محليون بأن مسؤولين في أجهزة أمن الدولة ووزارة الإعلام دأبوا على الاتصال بهم في حالة نشرهم آراء تعتبر مخالفة لرأي الحكومة. كما ذكر النشطاء أنه تم الاتصال بهم عبر السفارة الكويتية في وقت إقامتهم في الخارج. في أكتوبر/تشرين الأول، صرّح وزير الخارجية بأنه وجّه "البعثات الدبلوماسية الكويتية بالخارج بملاحقة الأشخاص الذين يسيئون إلى الكويت أو زعمائها بحزم." لم تتخذ السلطات الحكومية دوماً إجراءات فورية بحق المواطنين الذين نشروا على وسائط الاعلام الاجتماعية أثناء تواجدهم بالخارج منشورات تعترض عليها السلطات، ولكن بموجب القانون، يجوز للحكومة اتخاذ إجراء بمجرد عودة الكاتب إلى البلاد. بموجب القانون الحالي، هناك مجال واسع لتفسير ما يشكل جريمة عندما يعبر شخص ما عن معارضته للأمير أو الحكومة، ويمكن أن يواجه النشطاء عقوبة بالسجن قد تصل إلى سبع سنوات لكل تهمة من التهم.

في يوليو/تموز، أيدت محكمة النقض حكم محكمة الاستئناف القاضي بسجن 13 مواطناً بالسجن لمدة عامين لتكرارهم علناً خطاباً مناهضاً للحكومة (اعتُبر مسيئاً للأمير) من قبل زعيم المعارضة البرلمانية مسلّم البراك. وفي أبريل/نيسان، حكمت محكمة الاستئناف على 17 مواطناً آخرين بالسجن لمدة عامين لتكرار ذات الخطاب. وفي كلتا الحالتين، تم تعليق الأحكام، غير أنه تم وضع المتهمين تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات.

وعلى عكس السنوات السابقة، حكمت المحاكم بعقوبات بالسجن أكثر قساوة على النشطاء السياسيين المتهمين بالتحدث علناً ضد الأمير أو الحكومة أو الدين أو الدول المجاورة. فقد حُكم على مواطن في إحدى القضايا بالسجن لمدة 70 عاماً للتعبير عن رأيه المناهض للحكومة على وسائل الإعلام الاجتماعية، وفي قضية أخرى حُكم على مواطن بـ 30 عاماً. وقد فرّ المواطنان من البلاد قبل صدور الحكم.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: كانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة وعبرت عن طيف واسع من وجهات النظر. كانت كل وسائل الإعلام المطبوعة مملوكة للقطاع الخاص، مع أن استقلالية وسائل الإعلام كانت محدودة. لم تسمح الحكومة بإقامة دور نشر دينية غير إسلامية، وعلى الرغم من ذلك نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. يجيز القانون فرض غرامات كبيرة مع السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات للأشخاص الذين يستخدمون أية وسيلة (بما في ذلك وسائل الإعلام) لتقويض نظام الحكم بالإمارة. يجوز لوزارة التجارة والصناعة حظر أية مؤسسة إعلامية بناءً على طلب من وزارة الإعلام. يحق للمؤسسات الإعلامية الطعن في قرارات الحظر الإعلامي أمام المحاكم الإدارية. يتعين على ناشري الصحف الحصول على رخصة لإدارة نشاط صحفي من وزارة الإعلام. تخضع وسائل البث الإعلامي، والتي تتكون من المحطات الحكومية وتلك المملوكة للقطاع الخاص، لنفس القوانين التي تخضع لها وسائل الإعلام المطبوعة.

الرقابة أو تقييد المحتوى: فرضت وزارة الإعلام الرقابة على جميع الكتب والأفلام والمجلات الدورية وأشربة الفيديو والأقراص المضغوطة (السي دي) وأقراص الفيديو الرقمية (الدي في دي) التجارية المستوردة وغيرها من المواد بحسب التوجيهات الخاصة بحرية التعبير ووسائل الإعلام. عكست وسائل الإعلام طائفة من الآراء تتعلق بالمشاكل الاجتماعية، ولكن بدا أن جميعها مارست الرقابة الذاتية وتجنبت مناقشة المواضيع الحساسة مثل الأمير، والسياسة الخارجية، والدين، وذلك لتجنب الاتهامات الجنائية أو الغرامات أو للحفاظ على تراخيصها. كانت النقاشات حول موضوعات حساسة معينة، مثل دور المرأة في المجتمع، والجنس، تخضع أيضاً للرقابة الذاتية. راقبت السلطات معظم المواد التعليمية باللغة الإنجليزية التي تناولت المحرقة (الهولوكوست) وطلبت أن تشير المواد التعليمية إلى دولة إسرائيل إما بأنها "فلسطين المحتلة" أو حذف تلك الإشارات كلياً، مع أن السلطات لم تفرض رقابةً على هذه المواضيع في وسائل الإعلام الإخبارية. مكنت أطباق الأقمار الصناعية المتاحة على نطاق واسع والشبكات الظاهرية الخاصة (VPN) بالوصول إلى وسائل الإعلام دون رقابة.

ذُكر أن الناشرين تعرضوا طوال العام لضغط من وزارة الإعلام، مما جعل الناشرين في كثير من الأحيان يضعون قيوداً على الكتب المتاحة في البلاد. تلقت وزارة الإعلام حوالي 3400 كتاب لمراجعتها وحظرت أكثر من 700 كتاب بسبب مخالفة محتوياتها للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالدين والسياسة والأخلاق العامة. ناشد أحد المؤلفين رفع الحظر عن كتابه، وقد ظل الطعن معلقاً بحلول نهاية نهاية العام. وفقاً لوزارة الإعلام، راجعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكتب ذات الطبيعة الدينية.

قوانين التشهير/القذف: ينص القانون على أحكام بالسجن لكل من "يسيء إلى الدين"، كما يجوز لأي مواطن أو مقيم مسلم رفع دعوى جنائية ضد أي شخص يعتقد المشتكي أنه أساء إلى الإسلام. ويجوز لأي مواطن رفع شكوى إلى السلطات ضد أي شخص يعتقد المواطن أنه أساء إلى الأسرة الحاكمة أو أضر بالأخلاق العامة.

الأمن القومي: يحظر القانون، لأسباب تتعلق بالأمن القومي، نشر أو بث أية معلومات تعتبر هدامة للنظام الدستوري. حاکمت الحكومة المدونين على الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية (السيبرانية)، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون أمن الدولة.

حرية الإنترنت

يجرم قانون الجرائم الإلكترونية (السيبرانية) أنشطة إلكترونية محدّدة على الإنترنت، تشمل الوصول غير المشروع إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والوصول غير المشروع للمشروع للمعلومات السرية، والابتزاز، واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، وغسيل الأموال، واستخدام الإنترنت للتجار بالأشخاص. أشارت تقارير الصحف إلى أنه تم رفع ما يقرب من 2000 قضية أمن سيبراني بموجب هذا القانون.

يشترط البرنامج الحكومي لترخيص المواقع الإلكترونية على المدونين والمواقع الإلكترونية التي تقدم الأخبار في البلاد التسجيل لدى وزارة الإعلام والتقدم بطلب للحصول على ترخيص وإلا فسيتم تغريمهم. وقد أصدرت الوزارة حوالي 500 ترخيص للأفراد والمؤسسات منذ تطبيق القانون في عام 2016، ولم يتم فرض غرامات خلال العام.

استمرت الحكومة بمراقبة الاتصالات عبر الإنترنت مثل المدونات ومجموعات النقاش، وذلك للوقوف على حالات التشهير ولأسباب أمنية عامة. حجبت وزارة الاتصالات مواقع الإنترنت التي اعتبرتها "محرضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب المواقع التي "تخالف العادات والتقاليد الكويتية". لاحقت الحكومة وعاقبت أفراداً للتعبير عن آرائهم السياسية أو الدينية عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، ووسائل الإعلام الاجتماعية، وذلك استناداً إلى القوانين الحالية المتعلقة بالتشهير والوحدة الوطنية وأمن الدولة. حاکمت الحكومة بعض أصحاب المدونات وفقاً لقانون المطبوعات والنشر وقانون أمن الدولة.

غرّبت الحكومة الإنترنت بشكل أساسي لمنع المواد الإباحية، و مواد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمواقع التي تنتقد الإسلام.

ذكر موقع إحصائيات الإنترنت العالمية أن معدل استخدام الإنترنت بلغ 99.8 بالمائة في عام 2017.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل القانون حريات الرأي والبحث، لكن الرقابة الذاتية قيدت الحرية الأكاديمية، كما يحظر القانون على الأكاديميين انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية بالحق في الموافقة أو عدم الموافقة على تنظيم الفعاليات العامة أو الفعاليات التي تعتبرها غير لائقة من الناحية السياسية أو الأخلاقية.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، إلا أن الحكومة قيدت حق غير المواطنين في التظاهر.

حصر المسؤولون أحياناً أماكن المظاهرات المُزمعة في ساحات عامة محددة، مشيرين إلى مخاوف تتعلق بالسلامة وحركة المرور. في سبتمبر/أيلول، قامت مجموعة من النشطاء بالتجمع والاحتجاج السلمي ضد الرقابة المفروضة على الكتب أمام مبنى وزارة الإعلام. ذكر النشطاء أنهم تقدموا مسبقاً بطلب أبلغوا فيه السلطات باحتجاجهم المزمع، لكنهم لم يتلقوا أي رد. تفرقت المسيرة الأولى بسلام حين طلب رجال الشرطة من الناشطين الانتقال إلى مكانٍ مختلف. وتم تنظيم مظاهرة ثانية ومنحت السلطات الإذن بالتجمع بعيداً عن مبنى وزارة الإعلام. حاكمت المحاكم في الماضي المشاركين في مظاهرات غير مرخصة وحكمت عليهم بأحكام بالسجن، ورُحلت غير المواطنين لمشاركتهم في المسيرات.

"البدون" هم عرب عديمي الجنسية مُعترفٌ بهم من قِبل السلطات ولكنهم لم يُمنحوا الجنسية. أفاد نشطاء "البدون" أن السلطات دأبت على التحرش بهم إذا حاولوا التجمع السلمي أو تنظيم حملاتٍ للحصول على حقوقٍ متكافئة. أشار بعض نشطاء "البدون" إلى أن السلطات كانت تحتجزهم للاستجواب في كل مرةٍ خطّطوا فيها لحملاتٍ أو احتجاجات.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، لكن الحكومة فرضت قيوداً على هذا الحق. يحظر القانون على المجموعات المرخص لها رسمياً المشاركة في الأنشطة السياسية.

استخدمت الحكومة سلطتها في تسجيل الجمعيات كوسيلة للتأثير السياسي. يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن ترفض طلب منظمة غير حكومية إذا رأت أن المنظمة غير الحكومية لا تقدم خدمة عامة. نتجت معظم حالات إغلاق الجمعيات الخيرية عن عدم قيام الجمعيات بالابلاغ بشكل سليم عن أنشطتها المتعلقة بجمع الأموال، ويشمل ذلك عدم الحصول على التصريح من الوزارة أو عدم تقديم التقارير المالية السنوية. لم يتمتع العشرات من الجماعات المدنية، والأندية، والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية بالوضع القانوني، وقد اختار الكثير من تلك الجماعات عدم التسجيل بسبب العقوبات البيروقراطية أو عدم القدرة على استيفاء الحد الأدنى من الأعضاء البالغ 50 عضواً. استمرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل برفض بعض طلبات الترخيص الجديدة، مؤكدة أن المنظمات غير الحكومية القائمة كانت تقدم بالفعل خدمات مماثلة لتلك التي اقترحتها مقدمو الطلبات. يتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص لها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية بصفتهن ممثلين رسميين عن منظماتهم.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع:
www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد، لكن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج.

تعاونت الحكومة بصفة عامة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية لتوفير الحماية وتقديم المساعدة للاجئين، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص الذين تدعو أوضاعهم للقلق.

نظراً لعدم وجود مسارٍ للحصول على الجنسية، يُعتبر جميع العمال مقيمين أجنبي ولا يُدعون مهاجرين.

السفر إلى الخارج: واجه "البدون" والعمال الأجانب مشاكل أو قيوداً تتعلق بالسفر إلى الخارج. قُيدت الحكومة سفر بعض الأشخاص المنتمين لفئة "البدون" إلى الخارج بعدم إصدارها وثائق سفرٍ لهم، إلا أنها سمحت لبعضهم بالسفر للخارج للعلاج الطبي والتعليم والذهاب إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج السنوية. لم تُصدر وزارة الداخلية منذ عام 2014 جوازات سفر بموجب "المادة 17" (وثائق سفر مؤقتة لا تمنح الجنسية) للبدون إلا لأسباب إنسانية.

يسمح القانون أيضاً بحظر سفر أي مواطن أو أجنبي متهم بمخالفة القانون أو يشتبه في مخالفته للقانون بما في ذلك عدم دفع الديون، كما يسمح للمواطنين بالتقدم بطلب إلى السلطات لفرض مثل ذلك الحظر. وقد أدى هذا النص بالقانون إلى تأخيرات وصعوبات في مغادرة المواطنين والأجانب للبلاد.

الجنسية: بموجب القانون، يحظر على الحكومة سحب الجنسية من الأفراد الذين ولدوا كمواطنين كويتيين، إلا إذا حصل الفرد على جنسية ثانية مما يُعدّ مخالفاً للقانون. إضافة لذلك، يسمح القانون للحكومة بسحب الجنسية من المواطنين المجنسين لسبب وجيه، بما في ذلك إدانتهم بارتكاب جناية، ومن ثم يتم ابعادهم. وقد برّرت الحكومة سحب الجنسيات بالاستشهاد بقانون الجنسية لعام 1959 الذي يسمح بسحب الجنسية من الكويتيين المتجنسين الذين حصلوا على الجنسية عن طريق العرش والاحتتيال أو هددوا بـ "تقويض الهيكل الاقتصادي أو الاجتماعي للبلاد." بالإضافة إلى ذلك، إذا فقد الشخص جنسيته، فإن جميع أفراد الأسرة الذين استمدوا جنسيتهم من ذلك الشخص يفقدون أيضاً جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها. لا يحصل على الجنسية الأطفال المولودين لأمهاتٍ مواطنات وأباء من غير المواطنين. تُمنح الجنسية للأطفال المولودين لأمهات غير مواطنات وأباء كويتيين.

في مايو/أيار، أكدت محكمة النقض أنه لا يجوز سحب الجنسية من أي مواطن دون سبب مشروع، وشددت على أنه يجب الحصول على قرار نهائي من المحكمة ببرر سحب جنسية أي مواطن. ومع ذلك، فقد كانت هناك حالات سُحبت فيها الجنسية من حاملي الجنسية بالولادة، حتى عندما قررت المحاكم أن ذلك غير قانوني.

أما الأشخاص الذين أُلغيت جنسيتهم، وأفراد أسرهم الذين استمدوا الجنسية منهم، فقد أصبحوا أشخاصاً عديمي الجنسية. يمكن للسلطات مصادرة جوازات السفر وبطاقات الهوية المدنية للأشخاص الذين فقدوا جنسيتهم وعمل "حجب" على أسمائهم في قواعد البيانات الحكومية. حال هذا "الحجب" دون سفر المواطنين السابقين أو حصولهم على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحكومية المخصصة للمواطنين. تم تكوين لجنة في مجلس الوزراء عام 2017 لمراجعة حالات سحب الجنسية منذ عام 1991. تلقت اللجنة 200 التماس وقدمت توصياتها بشأن 70 من هذه الحالات إلى مجلس الوزراء. تمت إعادة الجنسية لسبع عائلات، بينما رُفضت للعائلات الـ 63 الأخرى. لم تكن هناك حالات معروفة تتعلق بسحب الجنسية خلال العام.

يمنع القانون منح الجنسية لغير المسلمين، ولكن يسمح للمواطنين الذكور من غير المسلمين بنقل الجنسية إلى ذرياتهم. وفقاً للقانون، يستمد الأبناء الجنسية من الأب فقط، أما الأطفال الذين يولدون لأمهات مواطنات وآباء غير مواطنين فلا يرثون الجنسية. يمكن للمواطنات طلب الحصول على تصاريح الإقامة لأطفالهن غير المواطنين (بغض النظر عن أعمارهم) ولأزواجهن، ويحق لهن التماس الجنسية لأطفالهن إذا ما أصبحت الأم مطلقاً أو أرملة لزوج غير مواطن.

يجوز للحكومة أن ترفض طلب الجنسية الذي يقدمه أحد المقيمين من "البدون" بناء على مخالفات أمنية أو جنائية ارتكبتها أحد أفراد أسرة ذلك الشخص. بالإضافة إلى ذلك، إذا فقد الشخص جنسيته، فإن جميع أفراد الأسرة الذين استمدوا الجنسية من ذلك الشخص يفقدون أيضاً جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: لا تنص قوانين الدولة على منح حق اللجوء أو صفة لاجئ. لا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأحد على مدى العام المنصرم. اعترفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحوالي 1650 من طالبي اللجوء المسجلين واللاجئين في البلاد.

علقت البلاد خلال العام اتفاقية تسمح بإعادة توطين اللاجئين في تركيا والأردن والسودان، من بين بلدان أخرى. جاء هذا القرار بعد احتجاجات، خاصة في السودان، بشأن هذه السياسة.

حرية التنقل: أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العام أن مئات اللاجئين السوريين ظلوا في مركز الإبعاد لأنه، وفقاً لمفوضية اللاجئين، لا يمكن إعادتهم إلى سوريا بدون موافقتهم. أدى احتجاز اللاجئين في مركز الإبعاد لفترات طويلة إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل في المنشأة المكتظة.

العمالة: كان معظم طالبي اللجوء واللاجئين من العراق والصومال وسوريا، وكان الكثير منهم إما يعملون لدى جماعات حقوق الإنسان أو يتلقون الدعم منها في انتظار البت في طلبات اللجوء وإعادة التوطين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ذكر الكثيرون أنهم كانوا يخشون بشكل متزايد من فقدان وظائفهم أو وضع إقامتهم أو كليهما.

الحصول على الخدمات الأساسية: بسبب المشاعر الشعبية المعادية للمغتربين في البلاد، سنت الحكومة سياسات تجعل الرعاية الصحية والتعليم أكثر تكلفة للعمال الأجانب من المواطنين. أفادت منظمات حقوق الإنسان أن الأثر الفوري لهذه السياسة هو أن العديد من العمال الأجانب وأسرهم ممن كانوا يتلقون علاجاً

طبيباً اختاروا الخروج من المستشفيات بدلاً من تلقي العلاج الذي لم يعد بإمكانهم تحمل كلفته. نظراً لركود الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الوظيفي، بدأ المزيد من الأشخاص - حتى العاملين بشكل قانوني، وخاصة الوافدين من مناطق النزاع- في طلب اللجوء وإعادة التوطين في أوروبا وأمريكا وأستراليا.

الأشخاص عديمو الجنسية

وفقاً لآخر الإحصائيات الحكومية، هناك حوالي 88,000 من السكان "البدون" في البلاد؛ في حين قدرت منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) عددهم بأكثر من 100,000 في عام 2018. لا يمنح القانون الأشخاص غير الكويتيين، بما في ذلك "البدون"، فرصة واضحة أو محددة للحصول على الجنسية الكويتية. أدى افتقار النظام القضائي إلى سلطة البت في أوضاع الأشخاص عديمي الجنسية إلى زيادة تعقيد عملية الحصول على الجنسية، مما جعل "البدون" غير قادرين على الوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والدفاع عن قضيتهم للحصول على الجنسية.

لم تكن عملية تجنيس "البدون" شفافة، وبدت القرارات تعسفية. كان أمام اللجنة التنفيذية لشئون المقيمين بصورة غير قانونية، وهي المكلفة بمراقبة شئون "البدون"، أكثر من 88000 من "البدون" المسجلين قيد المراجعة. على الرغم من أنه يحق "للبدون" الحصول على مزايا حكومية، بما فيها الإقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، والرعاية الصحية والتعليم المجاني، والبطاقات التموينية، فقد زعم أفراد المجتمع أنه كان من الصعب عليهم الحصول على هذه الخدمات بسبب العوائق البيروقراطية.

وفقاً لأنصار "البدون" ومسؤولين حكوميين، تعذر على الكثيرين من "البدون" تقديم وثائق تثبت ارتباطهم بالبلد بما يكفي للتأهل للحصول على الجنسية. زعمت الحكومة أن الأغلبية الساحقة من "البدون" يخفون جنسياتهم "الحقيقية" وأنهم ليسوا حقاً عديمي الجنسية. قدم مسؤولو اللجنة التنفيذية لشئون المقيمين بصورة غير قانونية مزايا تحفيزية للبدون الذين يكشفون عن جنسية بديلة، بما في ذلك أولوية التوظيف بعد المواطنين، والقدرة على الحصول على رخصة قيادة. بحلول شهر مارس/آذار، اعترف حوالي 12700 شخص من "البدون" بأنهم يحملون جنسياتٍ أخرى.

زعم قادة "البدون" أنه عندما كان بعض أفراد مجتمع "البدون" يحاولون الحصول على الخدمات الحكومية من اللجنة التنفيذية، دأب المسؤولون على خداعهم بتقديم وعود بتزويدهم بالأوراق اللازمة إذا وافق "البدون" على التوقيع على ورقة بيضاء. وقد ذكر "البدون" أن اللجنة التنفيذية كانت بعد ذلك تكتب خطاباً على الورقة الموقعة يزعم أن "البدون" قد "اعترف" بجنسيته "الحقيقية" مثل السعودية أو العراقية أو السورية أو الإيرانية أو الأردنية، مما جعلهم غير مستحقين للحصول على الاعتراف بوضعهم كـ "بدون" والحصول على المزايا.

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، أجرى بعض "البدون" فحصاً للحمض النووي "لإثبات" جنسيتهم الكويتية بحكم قرابة الدم مع مواطن كويتي. يتعين على "البدون" تقديم عينات الحمض النووي من أجل تأكيد الأبوة للحصول على الجنسية، الأمر الذي يعترض عليه النقاد باعتباره يعرّضهم لاحتمال حرمانهم من الجنسية على أساس فحص الحمض النووي.

ميزت الحكومة ضد "البدون" في بعض المجالات. ذكر بعض "البدون" ومنظمات غير حكومية دولية أن الحكومة لم تمنح بشكلٍ موحدٍ بعض الخدمات الحكومية والإعانات "للبدون"، بما في ذلك التعليم والتوظيف

والرعاية الطبية وإصدار الوثائق المدنية، مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة. ونظراً لأن الحكومة تعاملهم كأجانب غير شرعيين، لا يتمتع "البدون" بحق الملكية العقارية.

ذكر أنصار "البدون" أن الكثير من عائلات "البدون" لم تتمكن من الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم بسبب المتطلبات الإدارية المعقدة التي قيدت قدرة الأطفال على الحصول على بطاقات هوية صادرة عن الحكومة، والحصول على الرعاية الطبية الكافية، والالتحاق بالمدرسة، واحتسابهم في الإحصاءات الرسمية.

يفتقر العديد من "البدون" البالغين إلى بطاقات هوية بسبب العديد من العقبات الإدارية التي يواجهونها، مما يمنعهم من العمل بشكل قانوني أو الحصول على وثائق السفر. وقد أدى هذا التقييد إلى عدم حصول بعض أطفال "البدون" على التعليم، وإلى عملهم كباعة متجولين للمساعدة في إعالة أسرهم. من بين أطفال "البدون" الذين التحقوا بالمدارس، التحق الكثير منهم بمدارس خاصة متدنية المستوى نظراً لأن أولوية التسجيل بالمدارس الحكومية كانت للمواطنين.

عدلت الحكومة القانون الحالي للخدمة العسكرية بحيث يُسمح لأبناء الجنود الذين خدموا في الجيش لمدة 30 عاماً، وأبناء الجنود الذين قُتلوا أو فقدوا أثناء القتال، بالانضمام إلى الجيش. وفقاً لرئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية، هناك أكثر من 25000 من "البدون" في انتظار التجنيد.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

ينص الدستور على أن البلاد إمارة وراثية. يجب أن يوافق أعضاء مجلس الأمة الخمسين المنتخبين (بالإضافة إلى الوزراء المعيّنين من قبل الحكومة)، بأغلبية الأصوات من خلال الاقتراع السري، على ولي العهد (الأمير المقبل) الذي يختاره الأمير. وفقاً لقانون الخلافة، يجب أن يكون ولي العهد ذكراً من نسل الشيخ مبارك الصباح وأن يستوفي ثلاثة شروط إضافية: أن يكون قد بلغ سن الثلاثين، وأن يكون راجح العقل، وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين. يجوز لمجلس الأمة أن يخلع الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا ثبت عدم استيفائه لأي من هذه الشروط الثلاثة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: اعتبر المراقبون عموماً انتخابات 2016 البرلمانية حرة ونزيهة ولم يجدوا أية مشاكل إجرائية جسيمة. أجريت الانتخابات بعد مرسوم الأمير الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2016 بحل مجلس الأمة بسبب "تصاعد التحديات الأمنية والتطورات المتقلبة بالمنطقة." وقد رجع معظم السياسيين المعارضين وأنصارهم الذين قاطعوا انتخابات 2013 إلى المشاركة في الانتخابات دون وقوع أية حادثة. كان الإقبال الرسمي على انتخابات 2016 حوالي 70 في المئة.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: بالرغم من عدم وجود نص قانوني رسمي يقضي بحظر الأحزاب السياسية، إلا أن الحكومة لم تعترف بأية أحزاب سياسية ولم تسمح بتأسيس مثل هذه الأحزاب. يجب على مرشحي مجلس الأمة ترشيح أنفسهم كأفراد. وقد عملت تكتلات غير رسمية، جيدة التنظيم كتجمعات سياسية، وشكل أعضاء برلمانيون تحالفات فضفاضة. في يونيو/حزيران 2016، عدل مجلس الأمة قانون الانتخابات لمنع المدانين بإهانة الأمير والإسلام من الترشيح لمنصب منتخب. يتم تسجيل الناخبين في قوائم الناخبين في شهر فبراير/شباط من كل عام عند بلوغهم السن القانوني للاقتراع وهو 21 سنة. يشرف على

مراكز الانتخابات وكلاء النيابة والقضاة من وزارة العدل. عملت وكيلات النيابة كمشرفات على الانتخابات لأول مرة خلال انتخابات 2016.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة النساء أو أفراد الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا فعلاً في الحياة السياسية. على الرغم من حصول النساء على حق التصويت في عام 2005، لا تزال مشاركتهن السياسية تواجه حواجز ثقافية واجتماعية. على سبيل المثال، نجح بعض زعماء القبائل في استبعاد النساء من الترشح للمناصب أو اختيار مرشحين أوليين من خلال منعهن من الترشح أو من حضور الانتخابات التمهيدية القبلية غير الرسمية. في انتخابات عام 2016، قدّمت 15 امرأة طلبات للترشيح ونجحت امرأة واحدة بالفوز بمقعد، وقد تسجّلت النساء للتصويت بمعدل أعلى من الرجال. هناك وزيرتان معينتان في مجلس الوزراء تعملان أيضاً في البرلمان المؤلف من 65 مقعداً. في انتخابات 2016 البرلمانية، فاز المرشحون الذكور من الطائفة الشيعية التي تشكل حوالي ثلث المواطنين بستة مقاعد في البرلمان.

لم يكن هناك وكلاء نيابة من الإناث في البلاد حتى تم تعيين أول مجموعة تتألف من 21 منهن عام 2015. على الرغم من عدم وجود أحكام قانونية تحظر تعيين النساء كقاضيات، لم يتم تعيين أي منهن حتى الآن نظراً لأنه لم تستوف أي امرأة حتى الآن الحد الأدنى من الخبرة كوكيل نيابة لمدة خمس سنوات حتى يتم أخذهن بالاعتبار. بعد مرور عامين دون تعيين وكلاء نيابة من الإناث، وافق المجلس الأعلى للقضاء على مجموعة جديدة من 30 وكيلة نيابة في يوليو/تموز. ونظراً لأن المزيد من المرشحات يتم تعيينهن بانتظام من قبل مكتب النائب العام، فستصبح مجموعة كبيرة من المرشحات مؤهلات للعمل كقاضيات بعد عام 2020.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين الحكوميين، لكن الحكومة لم تنفّذ القانون بشكلٍ فعال. اعتقد مراقبون بأن مسؤولين تورطوا في بعض ممارسات الفساد وأفلتوا من العقاب، وقد وردت تقارير عديدة عن حالات فساد حكومي خلال العام.

كانت هناك تقارير كثيرة حول اضطراب أفراد لدفع مبالغ مالية إلى وسطاء للحصول على خدمات حكومية روتينية. كان الفساد في دوائر الشرطة مشكلة، خاصة عندما يكون لأحد أطراف النزاع معرفة شخصية بضابط الشرطة المعني بالقضية. أفادت تقارير واسعة الانتشار أن عناصر الشرطة كانت تحابي المواطنين على حساب غير المواطنين. كما وردت عدة تقارير عن فساد في عمليات المشتريات والعروض للحصول على عقود حكومية مربحة.

تلقي جميع موظفي السلك القضائي التدريب على الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد والشفافية كجزء من المنهج الرسمي لمعهد الكويت القضائي.

الفساد: ديوان المحاسبة هو الهيئة المسؤولة عن الإشراف على النفقات والإيرادات العامة ومنع سوء استخدام الأموال العامة أو التلاعب فيها. توزع الحكومة تقارير ديوان المحاسبة سنوياً على الأمير ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ووزير المالية. لم يكن التقرير متاحاً للجمهور. كثيراً ما أعلنت لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية عن تحقيقات في سوء استخدام الأموال العامة. ولأول مرة في تاريخ البلاد، أحيل وزير صحة سابق ووكيلان مساعدان إلى المحكمة الوزارية بتهمة التعدي على الأموال العامة والاختلاس. في عام 2017، أحال وزير الاتصالات السابق إلى النيابة العامة قضية اختلاس تتعلق بمؤسسة الموانئ الكويتية وشركة

خاصة بناءً على مخالفات مالية مزعومة اكتشفها ديوان المحاسبة. في مايو/أيار، حكمت المحكمة الجنائية على المتهمين من المؤسستين بالسجن لمدة 82 عاماً مع الأشغال وأمرتهم بإعادة 62 مليون دينار (205 مليون دولار) من الأموال المختلسة.

كشفت التحقيقات عن استخدام واسع النطاق للمؤهلات الأكاديمية الزائفة من قبل المواطنين والمقيمين الأجانب في القطاعين العام والخاص، مما كشف عن عدم وجود الشفافية في توظيف وترقية المسؤولين. أجرت السلطات تحقيقاً في يوليو/تموز كشف عن أكثر من 10 شهادات دكتوراه زائفة، حملها مواطنون محليون يعملون في وظائف حكومية حساسة.

في مارس/آذار، أقر المجلس الوطني قانون تضارب المصالح لتعزيز الشفافية في القطاع العام. سيواجه الموظفون الذين يخالفون هذا القانون عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وغرامة تصل إلى 10000 دينار (33000 دولار) وإرجاع أية مكاسب حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة.

أفادت وسائل إعلام ومسؤولون حكوميون بوجود حالات من الفساد على نطاق واسع، تتعلق ببيع أو تزوير التأشيرات، في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية. ذكرت الصحف أن مخالفات "تجارة التأشيرات" المنتشرة على نطاق واسع، والتي تستهدف العمالة الهامشية، استمرت طوال العام. ظلت منظمات المجتمع المدني تنتقد الحكومة لفشلها في إيقاف هذه المتاجرة غير المشروعة وتقديم الجناة إلى العدالة. أعطت إدارة البحث والمتابعة بوزارة الداخلية الأولوية للتحقيق في المتاجرة بالتأشيرات وإبعاد الرعايا الأجانب المتورطين فيها. في نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت وسائل الإعلام أن الحكومة قد شنت حملات على ثلاث شركات جلبت حوالي 2900 عامل أجنبي بشكل غير قانوني.

الإفصاح المالي: تضطلع الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمسؤولية تلقي الشكاوى وتحليلها، ومن ثم إحالتها إلى السلطات المختصة في النيابة العامة أو الشرطة لمزيد من التحقيق أو الإجراءات. بحلول شهر سبتمبر/أيلول، تلقت الهيئة العامة لمكافحة الفساد 136 بلاغاً عن الفساد، وأربعة بلاغات عن مخالفات إدارية، وثلاثة عن مخالفات مالية. أحالت الهيئة 19 بلاغاً إلى النيابة العامة.

في أبريل/نيسان، تلقت النيابة العامة أكثر من 110 بلاغاً قدمته الهيئة العامة لمكافحة الفساد ضد مسؤولين لم يقدموا بياناتهم المالية في الوقت المحدد.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

فرضت الحكومة بعض الحدود على عمل جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. عمل عدد من منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية ضمن قيود محدودة، وكانوا يجرون التحقيقات وينشرون استنتاجاتهم حول قضايا حقوق الإنسان. يسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية، إلا أن الحكومة استمرت في رفض تسجيل بعض منها. لا يجوز للمنظمات غير الحكومية المشاركة في أي نشاط سياسي أو تشجيع الطائفية. لكي يتم تسجيل المنظمات غير الحكومية، يُشترط عليها أن تثبت أن وجودها يصب في المصلحة العامة. يتعين على المنظمات غير الحكومية المسجلة أن تبرهن أنها ستقوم بعمل يعود بالنفع على البلاد، وأن عملها لا يمكن أن يقوض القيم والمعايير الثقافية على النحو الذي حددته الحكومة.

من بين المنظمات غير الحكومية المحلية الرئيسية والمكرّسة لحقوق الإنسان على وجه التحديد، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. هناك منظمات غير حكومية محلية مسجلة كرّست عملها، دون تدخل يُذكر من جانب الحكومة، لحماية حقوق أو رعاية فئات محددة--مثل المرأة والطفل والسجناء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة--وقد فعل ذلك أيضاً بضع عشرات من الجماعات المحلية غير المسجلة الناشطة في مجال حقوق الإنسان. كانت الحكومة ومختلف لجان مجلس الأمة يجتمعون من حين لآخر مع المنظمات غير الحكومية المحلية ويردون على استفساراتها.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تُعتبر لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة، التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، هيئة استشارية تستمع أولاً للشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتعمل مع المدعين والأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية متبادلة. زارت اللجنة السجن المركزي ومركز الإبعاد على مدار السنة لمراجعة الاكتظاظ، ومعاملة السجناء والمحتجزين، وحالة كلا المرفقين. حصلت اللجنة على موارد كافية واعتُبرت فعالة. افتتحت وزارة الخارجية في عام 2015 مكتباً لحقوق الإنسان، كانت تموله وتشرف عليه الإدارة القانونية بالوزارة. يهدف المكتب إلى إصدار تقارير حقوق الإنسان والرد على التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والحكومات والتي تتضمن إشارة إلى البلد. في يناير/كانون الثاني، بدأت اللجنة في تلقي المظالم عبر الإنترنت.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والإتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: تصل العقوبة القصوى للاغتصاب إلى الإعدام، وهي عقوبة حكمت بها المحاكم من حين لآخر على مرتكبي هذه الجريمة. لا يُعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة بموجب القانون، وليس هناك قانون محدد للعنف الأسري. لم تطبق السلطات القانون بشكل فعال ضد الاغتصاب، وظل العنف ضد المرأة مشكلة قائمة. يسمح قانون العقوبات للمغتصب بالإفلات من العقوبة بشرط أن يتزوج ضحيته وأن يوافق ولي أمر الضحية على عدم معاقبة الجاني. أفادت تقارير أن بعض مراكز الشرطة لم تكن تأخذ على محمل الجد شكاوى الاغتصاب والعنف الأسري التي يقدمها المواطنون وغير المواطنين.

كانت الشرطة عند تلقيها البلاغات عادة ما تعتقل الجناة وتحقق في مزاعم الاغتصاب، وكانت في عدد محدود من الحالات تقدم المتهمين إلى المحاكمة. في سبتمبر/أيلول، حُكم على إثنين من المواطنين بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة اغتصاب امرأة غير كويتية.

رغم أن الحكومة لا تنشر بانتظام إحصاءات عن العنف ضد المرأة، كانت قضايا العنف المنزلي ضد المرأة يتم الإبلاغ عنها بواسطة أعضاء منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مسائل العنف الجنساني. رغم عدم وجود قانون محدد للعنف المنزلي، تراوحت العقوبات بين السجن لمدة ستة أشهر وعقوبة الإعدام. ادعى مقدمو الخدمات الذين ساعدوا النساء أن إحصائيات العنف الأسري لا تشمل الكثير من حالات العنف الأسري التي لم يتم الإبلاغ عنها. روى نشطاء حقوق المرأة العديد من القصص عن نساء مواطنات يحاولن الحصول على المساعدة لترك وضع مسيء لهن، ولكن لم تكن هناك ملاجئ مخصصة لضحايا العنف الأسري. زعمت السلطات أنها افتتحت ملجأ لضحايا العنف الأسري، لكن الناشطين المطلعين على المنشأة قالوا إنه كان مبنى فارغاً. ادعى مدافعون عن حقوق المرأة أن النساء اللواتي يصلن إلى الشرطة نادراً ما يحصلن على

المساعدة لأن الضباط لم يكونوا مدربين تدريباً كافياً على التعامل مع قضايا العنف الأسري. كان يتم إرسال الضحايا عموماً إلى أولياء أمورهن الذكور، والذين قد يكونون أيضاً في بعض الحالات هم المعتدون عليهن.

لا تنتشر الحكومة إحصاءات عن العنف ضد المرأة. وجدت دراسة أجرتها جامعة الكويت خلال العام أن 53 بالمائة من النساء الكويتيات كن ضحايا للعنف الأسري. يجوز للمرأة طلب الطلاق عند تعرضها لإصابة ناجمة عن اعتداء الزوج عليها، ولكن القانون لا ينص على معيار قانوني واضح عن ماهية الإصابة. على المرأة أن تقدّم تقريراً من مستشفى حكومي لتوثيق إصاباتها بالإضافة إلى وجود شاهدين على الأقل من الذكور (أو شاهد ذكر وشاهدين من الإناث) يمكن أن يشهدوا على الإساءة.

الممارسات التقليدية الأخرى الضارة: لم ترد أية تقارير من المسؤولين عن أعمال قتل دفاعاً عن الشرف خلال العام. يعامل قانون العقوبات بعض جرائم الشرف كجرح أو ينص على عقوبات خفيفة للغاية. ينص القانون على أن الرجل الذي يري زوجته أو أمه أو أخته في حالة التلبس بالزنا، ويقوم بقتلها على الفور أو بقتل الرجل الذي ارتكب معها الزنا، يواجه عقوبة بالسجن أقصاها ثلاثة أعوام وغرامة مالية قدرها 225 دينار كويتي (743 دولار).

التحرش الجنسي: وصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية ولا يتم الإبلاغ عنها. لا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي لكن القانون يجرم "التعدي على العرض" وهي تهمة تشمل كل شيء من لمس المرأة ضد رغبتها إلى الاغتصاب، وكانت الشرطة تطبق القانون بشكل غير متسق. نشرت الحكومة عناصر شرطة نسائية تحديداً لمكافحة التحرش الجنسي في المجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة، وقد واجه مرتكبو جرائم التحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية عقوبات بالغرامة والسجن.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير تفيد بحدوث إجهاض أو تعقيم قسري.

التمييز: لم تتمتع النساء بنفس الوضع القانوني والحقوق التي يتمتع بها الرجال، ولكن المرأة المواطنة تمتعت بالعديد من الحقوق السياسية. تختص المحاكم الشرعية الإسلامية بقضايا الأحوال الشخصية وقضايا قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين السنة والشيعة. تميّز الشريعة، على النحو المطبق في البلاد، ضد المرأة في الإجراءات القضائية، وحرية التنقل، والزواج، وحضانة الأطفال والميراث. لم تكن هناك حالات معروفة من التمييز في القطاعين الرسمي أو الخاص في الحصول على الائتمان، وامتلاك أو إدارة مصلحة تجارية، وتأمين السكن. حدث تمييز في العمالة والمهن بالنسبة للنساء المواطنات وغير المواطنات (طالعوا القسم 7.د). تسمح المحاكم المدنية لأي شخص بالشهادة وتعتبر شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل، في حين أن شهادة الرجل في المحاكم الشرعية، التي تنظر في قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وشؤون الإرث، تساوي شهادة امرأتين.

يحظر قانون الأسرة الكويتي الزواج بين النساء المسلمات والرجال غير المسلمين، لكنه يسمح بالزواج بين الرجال المسلمين والنساء غير المسلمات (من الديانات الإبراهيمية). لا يحتم القانون على المرأة غير المسلمة التحول إلى الإسلام للزواج من رجل مسلم، لكن في الممارسة العملية واجه الكثير من النساء غير المسلمات ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. في حال وقوع الطلاق، يمنح القانون حضانة الأطفال، المولودين من نساء غير مسلمات لم يتحولن إلى الإسلام، إلى الأب أو إلى أسرة الأب. لا يحق

للمرأة غير المسلمة التي لم تتحول لديانة زوجها المسلم أن تتجنس لتصبح مواطنة، ولا يحق لها أن ترث ممتلكات زوجها ما لم يتم تحديدها كمستفيد في وصيته.

يخضع الميراث أيضاً للشريعة، التي تختلف وفقاً لمدرسة الفقه الإسلامي المحددة. في حال عدم وجود وريث مباشر من الذكور، يجوز للمرأة في الطائفة الشيعية أن تحصل على كل الإرث، بينما تحصل المرأة السنية على جزء منه فقط، مع تقسيم الباقي بين الأخوة والأعمام والأخوال والذكور من أولاد عم وأولاد خال المتوفي.

ليس بمقدور المواطنات نقل الجنسية إلى أزواجهن أو أطفالهن؛ ومع ذلك، فقد حدثت استثناءات لبعض أطفال المواطنات الأرملة أو المطلقات. لا يواجه المواطنون الذكور المتزوجون من نساء أجنبيات مثل هذا التمييز.

يقتضي القانون الفصل بين الجنسين في الفصول الدراسية في كافة الجامعات والمدارس الثانوية، رغم أن ذلك لم يطبق دائماً.

الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية الكويتية من الأب فقط؛ ولا تُمنح الجنسية الكويتية لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من رجل غير مواطن إلا إذا كانت مطلقة أو أرملة لرجل غير كويتي. تحدد الحكومة الديانة على شهادات الميلاد والزواج. كثيراً ما منحت الحكومة الجنسية الكويتية للرضع الأيتام أو الذين تخطى عنهم ذوهم، بمن فيهم رضع "البدون". لم يستطع الآباء في بعض الأحيان الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم "البدون" بسبب المتطلبات الإدارية المعقدة. أدى عدم حصول هؤلاء الأطفال على شهادات ميلاد إلى عدم استفادتهم من الخدمات الحكومية مثل التعليم والرعاية الصحية.

التعليم: يحصل المواطنون على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي والتعليم إجباري حتى المرحلة الثانوية. التعليم ليس مجانياً أو إجبارياً لغير المواطنين. لم يتم بشكل كامل تنفيذ قرار مجلس الوزراء لعام 2011 الذي يمنح مزايا التعليم إلى "البدون".

الرعاية الطبية: أدى عدم توفر الأوراق الثبوتية إلى تقييد حصول الأطفال "البدون" على الرعاية الطبية الحكومية في بعض الأحيان.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانونية لزواج البنين هو 17 وللبنات هو 15 سنة، وبالرغم من ذلك استمرت ظاهرة زواج الفتيات في سن أصغر في بعض المجموعات القبلية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا توجد قوانين محددة تتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية لأن جميع المواد الإباحية تعتبر غير قانونية. ولا يوجد قانون خاص بالاغتصاب أو بالسنة الأدنى للعلاقات الجنسية بالتراضي، فالعلاقات الجنسية قبل الزواج تُعتبر غير قانونية.

في أبريل/نيسان، أبلغت اللجنة الوطنية العليا لحماية الطفل التابعة لوزارة الصحة عن 60 حالة اعتداء جنسي على الأطفال، وذلك من بين حوالي 600 حالة اعتداء على الأطفال حدثت في عام 2017. ولقد وقعت معظم

الانتهاكات داخل الأسرة. أبلغت اللجنة عن زيادة في معدل حالات إساءة معاملة الأطفال المُبلَّغ عنها عقب تكوين اللجنة التي بذلت جهوداً كبيرة في رصد ومتابعة حالات إساءة معاملة الأطفال منذ تكوينها في عام 2014.

أقامت اللجنة خطأً ساخناً على مدار 24 ساعة لتلقي التقارير عن إساءة معاملة الأطفال والاعتداء عليهم داخل الأسرة.

في يوليو/تموز، قال مسؤولون حكوميون إن حالات إساءة معاملة الأطفال استمرت في الارتفاع كل عام، وكانت 20 في المائة من جميع الحالات متعلقة بالاعتداء الجنسي. كان مكتب حماية الطفل في إدارة حماية الأحداث قد وضع سياسة جديدة تهدف إلى حماية الأطفال من الأخطار التي تشكلها منصات وسائط الإعلام الاجتماعية وحمايتهم من الاستغلال من قبل الآباء وغيرهم من البالغين. بموجب هذه السياسة، تتحمل عائلات الأطفال في سن الثالثة عشر أو أقل مسؤولية استخدام أطفالهم لتطبيقات وسائط الاعلام الاجتماعية التي قد تكون غير مناسبة للأطفال الصغار أو يمكن أن تعرضهم لمرتكبي الجرائم الجنسية.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على الموقع: <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data.html>.

معاداة السامية

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، ويوجد عدد محدود من العاملين الأجانب اليهود يُقدرون ببضع عشرات. كثيراً ما صدر الخطاب المعادي للسامية عما يصفون أنفسهم بإسلاميين أو عن كُتاب الرأي المحافظين. كثيراً ما خلط كُتاب المقالات بين أفعال أو وجهات نظر الحكومة الإسرائيلية وبين اليهود على النطاق العريض. في إجراء يعكس عدم اعتراف الحكومة بإسرائيل، هناك تعليمات رسمية منذ فترة طويلة للمعلمين بحذف أية إشارات إلى إسرائيل أو الهولوكوست من الكتب المدرسية باللغة الإنجليزية. يحظر القانون على الشركات المحلية ممارسة الأعمال التجارية مع المواطنين الإسرائيليين، وشمل ذلك نقل المواطنين الإسرائيليين على شركة الطيران الوطنية في البلاد.

الإتجار بالأشخاص

طالعوا التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإتجار بالأشخاص على الموقع: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقاتٍ جسدية وحسية وعقلية ونفسية دائمة في مجالات التوظيف، والتعليم، والسفر الجوي أو بوسائل نقل أخرى، والحصول على الرعاية الصحية، أو غيرها من الخدمات التي تقدّمها الحكومة، ويفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون دون سببٍ معقول عن توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. يفرض القانون تسهيل دخول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المباني.

نفذت الحكومة هذه الأحكام القانونية بشكل عام. لم يتمكن ذوو الاحتياجات الخاصة من غير المواطنين من استخدام المرافق التي تشرف عليها الحكومة ولم يتلقوا المنح التي تُصرف للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تغطي نفقات النقل والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية. لم تطبق الحكومة بشكل كامل حتى الآن المساعدات الاجتماعية وتلك المتعلقة بأمكان العمل للأشخاص الذين يعانون من إعاقاتٍ جسدية، وعلى وجه الخصوص الإعاقة البصرية.

خصصت الحكومة خلال العام عدداً قليلاً من المقاعد في جامعة الكويت للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة، وكانت هناك تغطية إعلامية منتظمة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الملتحقين بالجامعة. ومع ذلك، لم توفر السلطات لذوي الاحتياجات الخاصة من غير المواطنين نفس الفرص التعليمية، وعانى الطلبة غير المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة من الافتقار للمواد الدراسية المخصصة لاحتياجاتهم وعدم وجود تسهيلات معقولة في المدارس.

التحق الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس الحكومية. ساهمت الحكومة في المدارس وبرامج التدريب المهني المهيئة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأشرفت عليها.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

كان حوالي 70 في المئة من السكان من غير المواطنين، وفد الكثير منهم من أماكن أخرى بالشرق الأوسط، وشبه القارة الهندية، وجنوب وجنوب شرق آسيا. كان التمييز المجتمعي ضد غير المواطنين و"البدون" متفشياً وحدث في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف (طالعوا القسم 7. د.) والتعليم والسكن والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية. تستخدم وزارة الداخلية الإبعاد الإداري، الذي لا يخضع للمراجعة القضائية، لإبعاد غير المواطنين بسبب جرائم بسيطة، مثل تشغيل سيارة أجرة بدون ترخيص.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يُعتبر السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين الذكور وارتداء ملابس الجنس الآخر ممارسات غير قانونية. يعاقب القانون على السلوك المثلي بالتراضي بين الرجال فوق سن 21 بالسجن لفترة تصل إلى سبعة أعوام، أما الذين يمارسون الجنس المثلي بالتراضي مع ذكور دون سن الحادية والعشرين فقد يُعاقبوا بالسجن لفترة تصل إلى عشر سنوات. لا يوجد قانون يجرم السلوك الجنسي بين النساء. يقضي القانون بفرض غرامة قدرها حوالي 1,060 ديناراً (3,500 دولار) أو السجن من عام واحد إلى ثلاثة أعوام للأشخاص الذين يقلدون مظهر الجنس الآخر علناً. ذكر مغايرو الهوية الجنسية أنهم تعرضوا للمضايقة والاعتقال والاعتداء على أيدي قوات الأمن.

حدث تمييز مجتمعي ومضايقات على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وبدرجة أقل، مارس مسئولون هذا التمييز أيضاً، وكان ذلك عادة ما يحدث عندما يكتشفون أن الشخص الذي تم إيقافه بسبب مخالفة مرور لم يبدوا عليه أنه من نوع الجنس المذكور على بطاقة الهوية.

لم تركز أي من المنظمات غير الحكومية المسجلة على المسائل التي تتعلق بالمثلثيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، إلا أنه كانت هناك منظمات غير مسجلة. نظراً للتقاليد الاجتماعية والقمع المحتمل، لم تعمل منظمات المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي

ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين علناً، ولم تنظّم فعاليات لمناصرة حقوق الإنسان المتعلقة بهم أو تنظم مسيرات فخر.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

لم تذكر المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان أية أحداث تتعلق بعنف مجتمعي أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن الأشخاص الذين يحملون فيروس الإيدز لم يكشفوا عن وضعهم بشكل عام نظراً لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالمرض. زعم مسئولو القنصليات الذين راجعوا طلبات الحصول على تأشيرات للعلاج في البلدان التي بها علاج متقدم لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن الأطباء والمستشفيات المحلية لا يذكرون في تقاريرهم الطبية أن المريض مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى لا يتعرض لوصمة العار الاجتماعية. منذ عام 2016، أبعدت السلطات 576 من المقيمين الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

ظل العزاب يواجهون التمييز في الإسكان على أساس الحالة الاجتماعية فقط. على سبيل المثال، داهمت الشرطة في كثير من الأحيان العمارات السكنية التي يسكن فيها العزاب. يحظر القانون حصول العزاب على سكن في العديد من الأحياء السكنية الحضرية. واجه العزاب من غير المواطنين الطرد من السكن بسبب قرار من قبل البلدية بفرض هذا الحظر وإبعادهم من المساكن المخصصة لعائلات المواطنين، بحجة أن وجود الرجال العزاب هو السبب في ارتفاع الجريمة، ويضع عبئاً على الخدمات، ويفاقم حركة المرور.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يكفل القانون حق العمال الكويتيين في تشكيل النقابات والانضمام إليها، وإجراء المفاوضة الجماعية وتنفيذ إضرابات قانونية، مع وجود الكثير من القيود، إلا أن الحكومة لم تحترم دوماً هذه الحقوق.

لا ينطبق القانون على موظفي القطاع العام وخدم المنازل والعاملين في المجال البحري. تحدد قوانين عمل منفصلة شروط العمل في القطاعين العام والخاص، وكانت صناعة النفط تُعامل على حدة. يسمح القانون بتعددية نقابية محدودة على المستوى المحلي، لكن الحكومة صرحت باتحاد واحد فقط هو الاتحاد العام لعمال الكويت. ينص القانون أيضاً على ألا يقل عدد أعضاء أي اتحاد جديد عن 100 عاملاً، وألا يقل عدد المواطنين به عن 15.

يكفل القانون للعمال، باستثناء خدم المنازل والعاملين في المجال البحري وموظفي الخدمة المدنية، حقاً محدوداً في المفاوضة الجماعية، ولا يوجد حد أدنى لعدد العمال المطلوب لإبرام مثل هذه الاتفاقات.

لا يتمتع العاملون بالقطاع العام بالحق في الإضراب. يتمتع المواطنون بالقطاع الخاص بالحق في الإضراب، إلا أن الأحكام المعرّقة التي تدعو إلى التفاوض والتحكيم الإلزامي في حالة حدوث نزاع تحد من هذا الحق.

لا يحظر القانون انتقام أرباب العمل من العمال المضربين، كما لا يمنع الحكومة من التدخل في أنشطة النقابات، بما في ذلك حقها في الإضراب.

وفقاً للهيئة العامة للقوى العاملة، كان هناك 2.75 مليون عامل في البلاد. شكّل المواطنون 17.7 في المئة فقط من مجموع القوى العاملة. وقد عمل معظم المواطنين (78%) في القطاع العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الحكومة قدمت مزايا مجزية للمواطنين، بما في ذلك مرتب تقاعدي سخي.

يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل صاحب العمل في أعمال النقابة، وينص على إعادة العمال المفصولين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم. ومع ذلك، يخول القانون المحاكم سلطة حل أية نقابة في حال انتهاكها لقوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والأداب العامة"، إلا أنه يمكن للنقابة استئناف قرار المحكمة. يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تطلب من المحكمة الابتدائية حل نقابة ما. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للأمر حل أية نقابة بموجب مرسوم أميري.

يجوز للعمال الأجانب، الذين شكّلوا أكثر من 80 بالمائة من القوى العاملة، الانتساب إلى النقابات فقط كأعضاء لا يمتلكون حق التصويت، وذلك بعد خمس سنوات من العمل في القطاع الذي تمثله النقابة، شريطة الحصول على شهادة حسن سير وسلوك من الحكومة، ولا يمكنهم الترشح للمقاعد أو التصويت في انتخابات مجلس الإدارة. انتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للنقابات العمالية شرط التمتع بالجنسية الكويتية لأنه يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، بما في ذلك معظم العمالة في القطاع الخاص، مثل قطاع البناء.

طبقت الحكومة القوانين المعمول بها، مع بعض الاستثناءات، ولم تخضع الإجراءات عموماً لتأخير أو استثناءات طويلة.

تعاملت الحكومة مع تصرفات العمال المواطنين وغير المواطنين على نحو مختلف. ففي حين لم يواجه المواطنون وعمال وقادة نقابات القطاع العام تبعات من جانب الحكومة لدورهم في نشاطات الاتحاد والإضرابات، هددت شركات بشكل مباشر العمال غير المواطنين ممن دعوا للإضرابات بالفصل من العمل والإبعاد.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون ويفرض عقوبات جنائية على العمل القسري أو الإجباري "إلا في الحالات التي يحددها القانون وتقتضيها الطوارئ القومية ونظير مكافأة عادلة." على الرغم من أن القانون يحظر احتجاز جوازات سفر العمال، فقد ظلت الممارسة شائعة بين الكفلاء وأرباب عمل العمال الأجانب، ولم تظهر الحكومة أية جهود متسقة لفرض هذا الحظر. فقد قام أرباب عمل بحصر بعض خدم المنازل وعمال الزراعة في أماكن عملهم عبر احتجاز جوازات سفرهم، وفي حالة بعض خدم المنازل، تم الإقفال عليهم في الأماكن التي يعملون فيها. واجه العمال الذين فرّوا من أرباب العمل الذين أساءوا معاملتهم صعوبة في استرجاع جوازات سفرهم وقامت السلطات بإبعادهم في جميع الحالات تقريباً. عادةً ما اقتصر عقوبات الحكومة على فرض غرامات، وإغلاق شركات التوظيف، وإصدار أوامر لأصحاب العمل بإعادة جوازات السفر المحجوزة، أو الاشتراط على أصحاب العمل سداد الأجور المستحقة.

خلال العام الماضي، تقطعت السبل بـ 3600 عامل هندي في البلاد حين أعلنت شركة الخرافي الوطنية إفلاسها في أحد أكبر مشاريعها وتوقفت عن دفع رواتب العمال. في يوليو/تموز، أُجبر أكثر من 700 من العمال الهنود على مغادرة البلاد دون استلام رواتبهم المستحقة بعد أن تفاوضت الحكومة الهندية مع الهيئة العامة للقوى العاملة على مبلغ إعانة قدره 250 ديناراً (825 دولاراً) لشراء تذاكر سفر للرجوع إلى الهند ورفع حظر السفر عنهم. وفقاً لمسئولين، اختارت الهيئة العامة للقوى العاملة الـ 700 عامل الذين حصلوا على مبلغ الإعانة بناءً على وضع الكفالة لدى شركة الخرافي الوطنية، والشكاوى التي قدموها إلى الهيئة العامة للقوى العاملة، واستعدادهم لمغادرة البلاد بين نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان دون استلام رواتبهم المستحقة. وقد تمكّن بعض العمال الذين بقوا في البلاد من إيجاد كفلاء جدد والحصول على وظائف جديدة.

حتى شهر أبريل/نيسان، قام مفتشو الهيئة العامة للقوى العاملة بالتعاون مع محققين في شؤون الإقامة بمداومة 206 شركة وهمية وغير نشطة كان لديها ما يقرب من 4000 عامل تحت كفالتها، وتبين أن هذه الشركات مخالفة لقوانين الإقامة. أُحيل أصحاب الشركات المزيفة إلى النيابة العامة، وفرضت عليهم المحاكم غرامة تفوق المليون دينار (3.3 مليون دولار) كعقوبات.

في يوليو/تموز، أشارت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أنه تم إصدار حوالي 7200 حكم قضائي ضد الشركات المزيفة المتورطة في تهريب التأشيرات منذ عام 2014. تجاوز إجمالي الغرامات المحصلة من تلك الشركات 12 مليون دينار (40 مليون دولار)، بمتوسط 1700 دينار (حوالي 5600 دولار) لكل شركة. في أغسطس/آب، ذكرت الهيئة العامة للقوى العاملة أنها ربحت أكثر من 500 قضية ضد المتاجرين بالتأشيرات. تأسست هذه الشركات فقط لبيع التأشيرات للعمال الأجانب، وبمجرد أن يتم تسجيل العمال في الشركات المزيفة، يصبحون عاطلين عن العمل، أو يعملون في الأعمال الهامشية، أو يتم الإتجار بهم.

كانت هناك بعض حالات العمل القسري وبعض الظروف التي تشير إلى حدوث العمل القسري، خاصة وسط خدم المنازل وعمال الزراعة الأجانب. عادة ما نتجت هذه الممارسات عن سوء استخدام أرباب العمل لنظام الكفالة للعمال غير المواطنين. احتجز أرباب العمل بصورة متكررة وبشكل غير قانوني رواتب خدم المنازل والعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور.

كان الاسترقاق المنزلي هي النوع الأكثر شيوعاً من العمل القسري، الذي يشمل أساساً خدم المنازل الأجنبية اللائي يعملن بموجب نظام الكفالة، ولكن كانت هناك تقارير عن حدوث العمل القسري في قطاعي البناء والتنظيف. شملت ظروف العمل القسري للعمال المهاجرين عدم دفع الأجور لهم، وساعات العمل الطويلة، والحرمان من الطعام، والتهديد، والاعتداء الجسدي أو الجنسي، والقيود على الحركة - مثل احتجاز جوازات السفر أو الحبس في مكان العمل. حتى شهر يوليو/تموز، قدّم أصحاب العمل 4500 تقرير "فرار" ضد عاملين بالقطاع الخاص. وقدّم العاملون في المنازل حوالي 240 شكوى ضد أرباب عملهم وفقاً لقانون حماية العمالة المنزلية. ذكر الكثير من خدم المنازل، اللائي هربن من أرباب عملهن المسيئين إليهن، بأنهن انتظرن عدة أشهر لاستعادة جوازات سفرهن التي صادرها منهن أرباب عملهن بصورة غير قانونية عندما بدأن بالعمل لديهم.

تدير الهيئة العامة للقوى العاملة ملجأ لخدم المنازل المعتدى عليهن. بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول، وفقاً لمصدر حكومي، بلغت سعة الملجأ 500 ضحية. وقد استوعب ما يصل إلى 450 شخصاً في أبريل/نيسان قبل العفو من قانون الإقامة الذي رفع حظر السفر عن العمال الذين يسعون للعودة إلى بلادهم. ووفقاً لآخر تقرير، كان هناك 145 عاملة مقيمة في الملجأ.

بدأت شركة لتوظيف خدم المنازل مملوكة للحكومة في تقديم خدماتها رسمياً في عام 2017، وكانت تخطط في البداية لجلب 120 من خدم المنازل الإناث شهرياً من الفلبين وحوالي 100 عامل ذكر من الهند. في نوفمبر/تشرين الثاني، قامت الشركة المملوكة للحكومة، والمكلفة بتوفير التدريب للعاملين في المنازل والتخلص من الوسطاء لتخفيض رسوم التوظيف لأصحاب العمل، بالإعلان عن اتفاقات جديدة مع الهند والفلبين لبدء جلب العمالة. تتراوح رسوم التوظيف المُزمعة بين 350 و 895 ديناراً (حوالي 1150 دولاراً و 3000 دولار أمريكي) لكل عامل، حسب الخبرة والمهارات. دأبت الحكومة على إطلاق حملات إعلامية لتوعية الجمهور عن طريق وسائل الإعلام والفعاليات العامة، كما عملت بطرق أخرى على توعية أرباب العمل لتشجيع شركات التوظيف العامة والخاصة على الامتثال للقانون الجديد.

كان هناك العديد من التقارير الإعلامية خلال العام التي تناولت إساءة الكفلاء لخدم المنازل أو إلحاق الأذى الشديد بهن عندما حاولن الفرار، وزعمت بعض التقارير أن سوء المعاملة أدى إلى وفاة عاملات، وكان خدم المنازل عرضة بشكل خاص للانتهاكات الجنسية. كانت الشرطة والمحاكم مترددة في محاكمة المواطنين بتهمة سوء المعاملة في المساكن الخاصة، لكنها حاكمت حالات خطيرة من سوء المعاملة لدى الإبلاغ عنها. وفقاً لمسئول حكومي رفيع المستوى، حاكمت السلطات عدة حالات تتعلق بإساءة معاملة خدم منازل. في نوفمبر/تشرين الثاني، وُجهت إلى مواطنة تهمة القتل العمد والإتجار بالأشخاص لضربها خادماتها حتى الموت.

في فبراير/شباط، سلّطت قضية جوانا ديمافيليس، وهي خادمة منزل فلبينية قُتلت وتُركت في ثلاجة الشقة على أيدي أصحاب عملها السوريين واللبنانيين، الضوء على محنة خدم المنازل في البلاد. في فبراير/شباط، تم إلقاء القبض على أرباب عمل خادمة المنزل الفلبينية، اللذان فرا من البلاد، في سوريا ولبنان إثر مطاردة بواسطة الإنترنت وواجهتا التسليم إلى الكويت. حكمت المحكمة الجنائية على الاثنين في غيابهما بالإعدام شنقاً.

ولقد أبرزت تقارير إعلامية متعددة مشكلة المتاجرة بالتأشيرات، حيث تعمل الشركات ووكالات التوظيف معاً من أجل "بيع" تأشيرات الدخول للعمال المحتملين. كثيراً ما كانت الوظائف والشركات المرتبطة بهذه التأشيرات غير موجودة، وتُرك العمال ليتم استغلالهم ثم يجدون عملاً في السوق السوداء لكسب لقمة العيش ودفع تكاليف تأشيرة الإقامة. كان اعتقال تجار التأشيرات وعصابات العمالة غير المشروعة يحدث كل أسبوع تقريباً. نظراً لعدم تمكن العمال من تغيير وظائفهم بحرية، فقد كانوا في بعض الأحيان على استعداد لترك وظائفهم الأولية بسبب انخفاض الأجور أو لظروف العمل غير المقبولة، والدخول في وضع الإقامة غير القانوني على أمل الحصول على ظروف أفضل في وظيفة أخرى.

طالعوا أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإتجار بالأشخاص على الموقع:

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمالة الأطفال. الحد الأدنى للسن القانونية للعمل هو 18 سنة، ومع ذلك، يجوز لأصحاب العمل الحصول على تصاريح من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشغيل قُصّر بين 15 و 18 عاماً في بعض الحرف غير الخطرة. يجوز أن يعمل القُصّر لمدة 6 ساعات في اليوم كحد أقصى، شريطة ألا يعملوا

لأكثر من 4 ساعات متتالية تليها ساعة راحة. لا يمكن للقصر العمل لساعات إضافية أو بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً.

أفادت تقارير موثوقة بأن أطفالاً من جنوب شرق آسيا عملوا كخدم منازل، إلا أن ذلك لم يكن على نطاق واسع. دخل بعض العمال القصر البلاد باستخدام وثائق سفر تحتوي على تواريخ ميلاد مزورة.

بذلت الحكومة جهوداً لتطبيق القوانين المعنية بتنظيم عمالة الأطفال. قام ما يقرب من 450 من موظفي الهيئة العامة للقوى العاملة ومفتشي السلامة المهنية بمراقبة الشركات الخاصة بشكلٍ روتيني من أجل الامتثال لقانون العمل، بما في ذلك قوانين مكافحة تشغيل الأطفال. تعرض أصحاب العمل غير الملتزمين لغرامات مالية أو إيقاف قسري لعمل شركاتهم. ومع ذلك، لم تطبق الحكومة بشكل منتظم قوانين عمالة الأطفال في مهن القطاع الخاص غير الرسمي، مثل البيع في الشوارع.

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز في العمالة على أساس العرق، والجنس، والجنسانية، والإعاقة. تقوم الحكومة على الفور بإبعاد العمال الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا توجد حماية لحماية العاملين إزاء ميولهم الجنسية. لا توجد قوانين تحظر التمييز في العمل على أساس الأمراض المعدية غير فيروس نقص المناعة البشرية، أو الحالة الاجتماعية، ولكن لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز على هذه الأسس. حدث تمييز في العمالة ومزاولة المهن بالنسبة للنساء المواطنات وغير المواطنات على حد سواء. كانت العاملات بالمنازل معرضات بشكل خاص للتمييز أو الإساءة بسبب البيئة المنعزلة للبيوت التي عملن فيها.

استمر الشيعة في الإبلاغ عن تمييز الحكومة ضدهم على أساس العقيدة. على سبيل المثال، كان الشيعة ممثلين في قوات الشرطة والأجهزة العسكرية/الأمنية، ولكن ليس في جميع الفروع، وغالباً ليس في مناصب قيادية. وأصل بعض الشيعة زعمهم بأن سقفاً زجاجياً من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في القطاع العام، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. وفي القطاع الخاص، كان الشيعة ممثلين بصفة عامة على جميع المستويات بما يتناسب مع نسبتهم المئوية من السكان.

ينص القانون على وجوب حصول المرأة على "أجر مساوٍ لأجر الرجل شرط أن تقوم بنفس العمل الذي يقوم به"، غير أن القانون يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والمهن "المضرة" بالصحة. ادعت النساء المتعلقات أن الطبيعة المحافظة للمجتمع قيدت فرصهن في مجالات العمل، رغم وجود تحسن محدود. ذكرت وسائل الإعلام أن الفجوة بين الجنسين في الأجور بين العاملين في القطاع العام كانت 28.7 في المئة للكويتيات و 7.9 في المئة لغير الكويتيات. وفي حين شكّلت النساء أكثر من 70 في المئة من خريجي جامعة الكويت، فقد كان تمثيلهن ناقصاً بين عدد الطلاب الذين أرسلوا للدراسة بالخارج، ويرجع ذلك على الأرجح إلى المخاوف المجتمعية بشأن السماح للشابات بالدراسة بعيداً عن أسرهن. وفقاً للإحصاءات الحكومية، مثلت النساء 51 في المائة من السكان ولكن بلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 56 في المائة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدد القانون الحد الوطني الأدنى للأجور في قطاع البترول والقطاع الخاص بـ 75 ديناراً (حوالي 250 دولار) شهرياً. كان الحد الأدنى للأجور عاملات المنازل 60 ديناراً (حوالي 200 دولار) شهرياً. يعيش

ويعمل معظم الموظفين من ذوي الأجور المتدنية في البلد من دون أسرهم وقد وفر لهم أرباب العمل بشكل عام على الأقل شكلاً من أشكال السكن.

يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية القياسية بـ 48 ساعة (40 ساعة لصناعة البترول)، ويمنح العاملين في القطاع الخاص 30 يوماً من الإجازة السنوية، كما يمنح القانون الاشتراط على العمال العمل لأكثر من ستين ساعة في الأسبوع أو لأكثر من عشر ساعات في اليوم، وينص القانون على 13 يوماً محددًا كعطل وطني بالسنة. يحق للعمال الحصول على 125 في المائة من الراتب الأساسي للعمل الإضافي و 150 في المائة من الراتب الأساسي للعمل في اليوم المخصص كعطلة أسبوعية لهم.

أصدرت الحكومة معايير للصحة والسلامة المهنية تُعتبر معاصرة ومناسبة لمعظم الصناعات الرئيسية. على سبيل المثال، يشترط القانون توقف كل الأعمال التي تتم في الهواء الطلق ما بين الساعة الحادية عشرة صباحاً والساعة الرابعة عصراً خلال شهر يونيو ويوليو وأغسطس أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى 120 درجة فهرنهايت في الظل. يجوز للعمال تقديم شكوى ضد رب العمل إلى الهيئة العامة للقوى العاملة إذا كان العامل يعتقد بأن سلامته وصحته قد تعرضتا للخطر.

لا ينطبق القانون واللوائح التي تنظم ظروف العمل المقبولة على خدم المنازل. تتمتع وزارة الداخلية بالولاية القضائية على مسائل خدم المنازل وتطبق معايير العمل الخاصة بخدم المنازل. كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسؤولة عن إنفاذ القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والعمل الإضافي والسلامة والصحة المهنية لغير خدم المنازل. كان الإنفاذ من قبل الوزارة جيداً بوجه عام، ولكن كانت هناك فجوات في الإنفاذ فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. أشار عدد من مسؤولي الوزارة إلى أن عدم كفاية أعداد المفتشين هو السبب الرئيسي في عدم قدرتهم على فرض القوانين على أفضل وجه.

وقد قام ما يقرب من 460 من مفتشي العمل والسلامة المهنية بمراقبة الشركات الخاصة. قامت الحكومة من حين لآخر بتفتيش الشركات، وذلك لرفع وعي العاملين وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة المعمول بها، وقيامهم بمراقبة التلوث في صناعات معينة، وتدريب العمال على تشغيل الماكينات، والإبلاغ عن أية مخالفات.

راقبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مواقع العمل لفحص الامتثال لقواعد حظر العمل في الصيف وسجلت مئات المخالفات خلال العام. يمكن للعمال أيضاً إبلاغ سفاراتهم أو الاتحاد العام لعمال الكويت أو إدارة المنازعات عن هذه المخالفات. تعرض أصحاب العمل غير الملتزمين لإنذارات وغرامات مالية أو إيقاف قسري لعمل شركاتهم، لكن هذه لم تكن كافية لردع المخالفين.

في الأشهر العشرة الأولى من السنة، تلقت إدارة المنازعات شكاوى من حوالي 15,150 عامل، أُحيل منها حوالي 5,800 شكاوى إلى المحاكم. كانت هذه الشكاوى إما بخصوص قضايا تتعلق بعقد العمل مثل عدم دفع الأجور، أو بخصوص صعوبات في تحويل تأشيرات العمل إلى شركات جديدة. وتم حل معظم الشكاوى عن طريق التحكيم وإحالة الحالات المتبقية إلى المحاكم للبت فيها. في يوليو/تموز، أمرت محكمة الاستئناف شركة الخرافي وأولاده بدفع 30000 دينار (99000 دولار) إلى ورثة شخص أجنبي مقيم مصري (موظف سابق في الشركة) نتيجة لإهمال الشركة وعدم التزامها بلوائح السلامة والأمن. أشارت الدعوى إلى أن موظفي الشركة تسببوا في الوفاة غير المقصودة للضحية بسبب الإهمال من خلال تكليف الموظف بتنظيف فتحة بعمق ستة أمتار دون معدات مناسبة ودون التحقق من وجود غازات سامة.

في بعض الأحيان تدخلت الهيئة العامة للقوى العاملة لحل النزاعات العمالية بين العمال الأجانب وأرباب عملهم. وفي بعض الأحيان حكمت لجنة التحكيم التابعة للهيئة لصالح العمال الأجانب الذين ادعوا أن أرباب عملهم قد خالفوا عقود العمل. كانت فعالية الحكومة في حل النزاعات المتعلقة بالمرتبات غير المدفوعة التي تشمل عمال القطاع الخاص أكبر من فعاليتها في حل النزاعات التي تشمل خدم المنازل. أشارت تقارير وسائل الإعلام إلى أن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ربح 58 دعوى قضائية ضد تجار التأشيرات بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول.

كان العمال الأجانب عرضة لظروف عمل غير مقبولة. كثيراً ما كان العاملون في المنازل وغيرهم من العمال الأجانب غير المهرة في القطاع الخاص يعملون لساعات تتجاوز بكثير 48 ساعة في الأسبوع، دون الحصول على يوم للراحة.

لم يكن أمام خدم المنازل عند انتهاك حقوقهم من قبل أرباب العمل سوى طلب إيوائهم في ملجأ خدم المنازل حيث كانت الحكومة تتوسط بين الكفلاء والعمالات إما لمساعدة العاملة على إيجاد كفيل بديل، أو لمساعدتها على العودة الطوعية إلى بلدها. لم تكن هناك عمليات تفتيش للمساكن الخاصة التي هي أماكن العمل لغالبية خدم المنازل في البلد. أفادت تقارير بأن أرباب العمل أرغموا خدم المنازل على العمل الإضافي دون تعويض إضافي.

لم يكن بوسع بعض خدم المنازل النأي بأنفسهم عن الأوضاع غير الصحية أو غير الآمنة دون التعرض لخطر فقدان العمل. أفادت تقارير بقيام خدم منازل بالانتحار أو محاولة الانتحار بدافع اليأس بسبب سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي أو ظروف العمل السيئة. في 2016، طبقت الحكومة قانون العمالة المنزلية الذي يكفل حمايات قانونية لخدم المنازل. وضع القانون إجراءات رسمية للتنظيم وحدد إدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية بوصفها الجهة التحكيمية الوحيدة لفض نزاعات العمل الخاصة بالعمالة المنزلية. وإذا لم تقبل العاملة بقرار التحكيم من قبل إدارة العمالة المنزلية، يحق لها رفع قضية قانونية أمام المحكمة العمالية. بحلول شهر سبتمبر/أيلول، أجرت الإدارة أكثر من 2400 عملية تفتيش لوكالات توظيف خدم المنازل، وأغلقت 15 وكالة وهمية، كما أغلقت 30 لفشلها في استيفاء شروط القانون.

أحرز عدد من سفارات البلدان التي لديها عدد كبير من خدم المنازل في البلد درجات متفاوتة من النجاح في الضغط على الحكومة لمقاضاة حالات خطيرة من إساءة معاملة خدم المنازل. كانت عدة حالات تنطوي على إصابات خطيرة مهددة للحياة.